

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل بها نص البيان الصادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ عن رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير بوتين بشأن قرار حكومة الولايات المتحدة الانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢*

أتشرف بأن أحيل طيه نص بيان صادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ عن رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير ف. بوتين، بشأن قرار الإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢.

وأكون ممتناً لو أمكن إصدار هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتوزيعها على وفود جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء فيه المشتركة في أعماله.

(توقيع) ليونيد أ. سكوتنيكوف

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي

لدى مؤتمر نزع السلاح

* صدر من قبل بوصفه الوثيقة A/56/707 المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ على النحو

المرفق.

المرفق

البيان الصادر عن رئيس الاتحاد الروسي، ف. ف. بوتين، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتزامها الانسحاب خلال ستة أشهر من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢.

وتمنح المعاهدة في الواقع كل واحد من طرفيها حق الانسحاب منها في حالة حدوث ظروف قاهرة. وقد تحدثت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية عن هذا أكثر من مرة، ولا تمثل هذه الخطوة مفاجأة لنا. بيد أننا نعتبر هذا القرار قرارا خاطئا.

وكما هو معلوم جيدا، فإن الاتحاد الروسي، مثله مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وخلافا للقوى الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، يتمتع بنظام فعال للحماية من أنظمة الدفاع ضد القذائف التسيارية. لذا فإنني أعلن عن قناعة تامة، أن القرار الذي اتخذه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لا يشكل تهديدا للأمن الوطني للاتحاد الروسي.

بالإضافة إلى ذلك، لم يساير بلدنا الولايات المتحدة الأمريكية في دعوتها الملحة إلى الانسحاب معها من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وفعل كل ما في وسعه من أجل الإبقاء على المعاهدة. ولا زلتُ حتى اليوم أعتبر، أن هذا الموقف صائب ويستند إلى أسس سليمة. وفي هذا الصدد، فإن الشاغل الأهم للاتحاد الروسي يتمثل في صون وتعزيز أسس القانون الدولي في مجال نزع السلاح والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية هي في واقع الأمر أحد أعمدة النظام القانوني في هذا المجال. وقد تبلور هذا النظام من خلال الظروف التراكمية على امتداد عدة عقود.

وحسب اعتقادنا، تملي تطورات الظروف وبإلحاق في عالمنا المعاصر منطقا محددا للأحداث.

ولا يجوز اليوم، حيث يجابه العالم تهديدات جديدة، السماح بحدوث فراغ قانوني في مجال الاستقرار الاستراتيجي، كما لا تجوز زعزعة أسس نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وإنني أرى أنه لا تجب المحافظة فقط على المستوى الحالي للعلاقات الثنائية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، بل ويجب استغلالها في التعجيل بإعداد أطر جديدة للعلاقات الاستراتيجية المتبادلة.

وبجانب مشكلة الدفاع ضد القذائف التسيارية، فإن الصياغة القانونية للاتفاقات المبرمة بشأن التخفيضات المستقبلية، الجذرية والتي لا رجوع عنها والقابلة للتحقق، للأسلحة الهجومية الاستراتيجية، إلى مستوى يتراوح بين ١ ٥٠٠ و ٢ ٢٠٠ رأس نووي لدى كل بلد، تكتسب أيضا، في رأينا، أهمية خاصة في هذه الظروف.

وختاماً، أود أن أشير إلى أن الاتحاد الروسي سيواصل الالتزام، في الشؤون العالمية، بسياسته المبدئية التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي.